أيار / مايو ٢٠١٥
أوراق سياسات-٢

إياد العبد الله

سورية

في المشهد السوري
بعد أربع سنوات على بدء الثورة

الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية

هذه المطبوعة هي ورقة بحثية تصدرها "الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" ضمن سلسلة "أوراق سياسات"، تهدف الى مواكبة التطوّرات السياسية في الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية، والوقوف على بعض ما أفضت إليه تلك الثورات من مسارات وتحوّلات وصراعات، بعد أربعة أعوام على انطلاقها.

"الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" هي منظمة غير حكومية تضمّ كتّاباً وباحثين وناشطي مجتمع مدني من دول عربية عدّة. تأسّست الشبكة العام ٢٠٠٧ وعقدت ندوات كما نشرت كتيّبات حول قضايا متّصلة بالمواطنة والأنظمة الانتخابية والبطالة والمشاركة السياسية، وأصدرت كتاباً يجمع أبحاثاً حول الثورات في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسوريا، وما رافقها من تطوّرات في المغرب والجزائر والأردن، مع تركيز على دور النساء والشباب ووسائل الإعلام والاتصال الاجتماعي فيها. تُصدر الشبكة نشرة دورية يمكن الحصول عليها عبر موقعها على الانترنت:
www.ademocracynet.com

تشكر "الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" منظّمة "كيترينغ" على دعمها ومساعدتها في نشاطاتها.
www.kettering.org

اياد العبد الله، كاتب سوري. خريج قسم الفلسفة في جامعة حلب. عضو هيئة تحرير موقع "الجمهورية لدراسات الثورة السورية". نشر في بعض الدوريات العربية، وساهم مع آخرين في عدد من الدراسات.

سورية

مقدمة

استبعد بشار الأسد في مطلع العام ٢٠١١ وصول ثورات التغيير إلى سورية، بعد أن انطلقت من تونس إلى مصر فبلدان عربية أخرى، استناداً إلى معطيات عديدة، كان منها نجاته من الخضّات التي مر بها حكمه في سنوات سابقة وكادت أن تودي به (كالاحتلال الأميركي للعراق وما تبعه، وخروج الجيش السوري من لبنان بعد اغتيال رئيس حكومته الأسبق رفيق الحريري).

لكن الرياح جرت بما لم تشته سفن النظام. فبعد تظاهرات متفرّقة في عدد من المدن السورية في ١٥ آذار ٢٠١١، وبسبب اعتقال مجموعة أطفال في درعا بتهمة كتابة شعارات ضد النظام على الجدران وتعذيبهم والتعنت بعدم إطلاق سراحهم وعدم الرد على مطالب أهاليهم، خرجت تظاهرات في درعا في ١٨ آذار ٢٠١١[1] مطالبةً بإصلاح النظام، ثم راحت تطالب بإسقاطه بعد العنف الشديد الذي ووجهت به. ووصلت التظاهرات إلى مدن وبلدات سورية أخرى وعمّت على مدى أشهر مناطق واسعة من البلاد. ووجهت المظاهرات والتجمّعات هذه التي بلغت ذروتها في شهري أيار وحزيران ٢٠١١ وشارك فيها مئات آلاف المواطنين بعنف شديد استخدمته قوات النظام والشبيحة. وسقط واعتُقل وجرح عشرات الألوف من المتظاهرين والناشطين السلميين. ومع صعوبة الاستمرار في التظاهر من دون حماية، بدأت مظاهر العسكرة في الثورة، ثم تزايدت وتحوّلت مع الوقت الى كفاح مسلّح ثم صارت الثورة صراعاً عسكرياً تغيّرت مع الوقت معطياته وتوازناته والقوى الأبرز المنخرطة فيه.

في المشهد السياسي ربيع العام ٢٠١٥

منذ بداية الثورة، ثم لاحقاً مع التحولات التي طرأت عليها والمآلات التي صارت إليها، كانت السياسة فعالية موجهة نحو الخارج، أو فعالية خارجية؛ ويصدق هذا على جميع الأطراف السورية تقريباً. فالنظام، عدو السياسة الأول في سورية، والذي عمل على كَنْسها من حياة السوريين خلال عقود حكمه، قام باستبعادها أيضاً عند قيام الثورة، واختار طريق المواجهة بالعنف. ولقد كان خطاب الأسد الأول إعلاناً صريحاً للحرب على السوريين المنتفضين،[٢] وطوال أربع سنوات لم يطرح اي مبادرة أو يعترف بأي حل، إلا ذاك الذي يعيد البلاد كما كانت، مزرعته التي إما أن يحكمها أو يحرقها. الكوة الوحيدة التي فتحها النظام للسياسة، كانت نحو الخارج، عندما شكّل مع حلفائه فريقا يلاعب العالم. فإذا ما ضمن النظام ابتعاد هذا العالم عنه، ضمن استمراره وبقاءه بعد أن يسحق من قام ضده. وانعكس هذا الوضع الذي فرضه النظام على الجانب الآخر، أي على الثائرين ضده، إذ لم تتح لهم دوامة العنف أن يلتقطوا أنفاسهم ويبلوروا أشكالاً سياسية تعبر عن تحركهم وانتفاضتهم. فقد أُقحموا في العنف الذي أخذ الأمور نحو العسكرة، وهذه بحد ذاتها كفيلة بالتضييق على السياسة، فكيف يكون الحال إذاً عندما تنحو هذه العسكرة مناحي الأسلمة الميالة إلى صيغ شمولية ناقضة للسياسة، خاصة أن التمويل الخارجي الذي دعم هذه العسكرة، خدم سياسات غالباً ما تضاربت، وهي في مجملها إقليمية، أي خارجية أيضاً.

بالنسبة للهيئات المعارضة التي تشكلت، برز منها اثنتان: المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة. الأول تشكّل في تشرين الأول ٢٠١١ بالتزامن مع تصاعد مزاج العسكرة والتطلع إلى دور أكبر للمجتمع الدولي، في أوساط الثورة.[٣] وقد تشكل من قوى إسلامية وليبرالية بالدرجة الأولى، مع بعض تنظيمات الأكراد والمنظمة الأشورية، ومستقلين ومع تمثيل للثوار على الأرض، وسعى إلى أن ينال اعترافاً رسمياً من قبل المجتمع الدولي، لتمثيل مطالب السوريين والتهيئة للمرحلة التي تلي

سقوط النظام. وعلى الرغم من بعض التحفظات حول التدخل العسكري الخارجي التي ميزت قرارات المجلس الوطني في البداية، وكان أحد أسباب الخلاف بين أعضاء فيه، إلا أن هذه التحفظات أخذت في التراجع مع مرور الأيام لصالح عدة تصورات تدخلية تبدأ بالملاذات الآمنة وصولاً إلى التدخل المباشر. ومع الوقت، ومع استمرار التدهور في الداخل السوري وتصاعد قمع النظام وتقدّم العسكرة، تراجع دور المجلس سياسياً وتراجع نفوذه.

في العام ٢٠١٣ تم الاعلان عن قيام الائتلاف الوطني لقوى التغيير والمعارضة بجهد أساسي من المعارض رياض سيف الذي أعلن برنامجاً من نقاط بدت طموحة وواثقة من تحقيق ما تضمنته من وعود «توحيد المعارضة ودعم الثورة وتنظيم الجيش الحر ودعمه، إدارة المناطق المحررة، الإغاثة، عدم وقوع البلاد في فراغ سياسي أثناء سقوط النظام».[٤] هذا ما جعل الائتلاف يبدو وكأنه بديل عن المجلس الوطني رغم أن الداعمين الدوليين والإقليميين للائتلاف هم ذاتهم الذين دعموا المجلس الوطني، كالولايات المتحدة وقطر والسعودية وفرنسا وبريطانيا. لكن الائتلاف لاقى لاحقاً ذات المصير الذي لاقاه المجلس، وفشل في تحقيق وعوده، لأسباب عديدة ترتبط بعضها بتكوينه الداخلي وبعضها الآخر بتضارب المصالح الخارجية والتوتّرات بين الدول الداعمة له.

التشكيلات الإسلامية المقاتلة ربما تمتلك مشروعاً سياسياً يقضي بتحكيم الشريعة وإقامة "دولة الإسلام" بعد إسقاط النظام، إلا أنها تسعى لتحقيقه عبر الحرب بعيداً عن السياسة، وتطرح نفسها نداً للتمثيلات السياسية «المجلس أو الائتلاف» وما تمثله من تصورات حول سورية ومستقبلها.

أما هيئة التنسيق الوطنية[٥] التي تشكلت من اجتماع بعض الشخصيات وقوى المعارضة التقليدية، وسعت لأن يكون بين صفوفها بعض ممثلي الحراك الشعبي والتنسيقيات، فقد رفعت لاءاتها الثلاث كتعبير عن الفضاء الذي تريد العمل فيه: "لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي". وقدمت الهيئة نفسها على أنها معنية بالعمل السياسي المعارض داخل سورية، ومن هنا كان أحد مآخذها على المجلس الوطني أنه رمى نفسه في أحضان العالم وابتعد عن الحضن السوري. إلا أن هذه المقاربة ليست دقيقة. فرغم ما طرحته الهيئة على هذا الصعيد، وحتى رغم مرونتها منذ البداية حول موضوع الحوار مع النظام، إلا أن هذا الأخير حاصرها ومنعها من أي دور في الداخل السوري، بل واعتقل بعض رموزها. وربما لهذا السبب وجدت الهيئة نفسها تمشي على ذات الطريق الذي سار عليه الآخرون، وهو ممارسة السياسة كفعالية نحو الخارج، بغية إيجاد مساحة لها في المشهد القائم. وكان لافتاً على سبيل المثال، أن مؤتمر الانقاذ[٦] الذي دعت إليه الهيئة في دمشق، لم يُعقد إلا بعد ضغط الروس حلفاء النظام على هذا الأخير.

بالنسبة للدول العربية التي غدت فاعلة في الشأن السوري، لاسيما قطر والسعودية، فقد دخلت على الخط السوري عبر بوابة جامعة الدول العربية. البداية كانت في محاولات لحل الموضوع السوري بالطرق الدبلوماسية، التي أخذت هي ذاتها تنحو مناحي التصعيد مع النظام بما يتناسب مع تصعيده العنفي حيال الثورة ومع تطورات هذه الأخيرة. ولعل أول خطوة تصعيدية حيال النظام كانت في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١ عبر قرار الجامعة بتجميد مشاركة الوفود السورية في جميع الهيئات التابعة للجامعة العربية،[٧] ودعوة الدول العربية إلى عزل نظام دمشق دبلوماسياً من خلال سحب السفراء، وكذلك

السعي لفرض عقوبات اقتصادية على النظام. ثم في منتصف كانون الأول ٢٠١١ حيث طالبت قطر التي كانت تترأس اللجنة الوزارية المعنية بالشأن السوري والمكلفة من الجامعة العربية، بتدويل الموضوع السوري عبر إحالته لمجلس الأمن، الأمر الذي ووجه بفيتو مزدوج روسي وصيني.

أما تركيا، حتى بداية شهر رمضان ٢٠١١ فقد سارت ديبلوماسيّتها على خطين في ما يخص الوضع في سوريا، يدعم كل منهما الآخر. بداية، كان الخيار التركي المفضل هو أن يبادر النظام السوري إلى تغييرات وإصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية، مع بقاء بشار الأسد على رأس السلطة. إحدى المبادرات التي تقدمت بها وسعت إلى تحقيقها هي قيام حكومة يدخل فيها الأخوان المسلمون إلى جانب البعث، بنسبة الثلث. وكان موقف النظام السوري من هذه المبادرة هو الرفض. الخط الآخر، تمثل بالضغط السياسي والاقتصادي على النظام. وتجلى ذلك في التسهيلات التي أعطيت للمعارضة السورية، وخصوصاً الإسلامية ممثلة بالإخوان المسلمين، على الأراضي التركية. في أواخر الشهر الرابع/ نيسان ٢٠١١ عقدت المعارضة السورية أول مؤتمراتها في استانبول، والمؤتمر الثاني في أنطاليا في أوائل الشهر السادس/ حزيران ٢٠١١،[٨] وفي كلا المؤتمرين، كان الحضور لافتاً للإسلاميين. ولاحقاً فتحت تركيا أراضيها لتشكيلات المعارضة السياسية «المجلس والائتلاف» والعسكرية «الجيش الحر»، وبتنسيق مع كل من قطر والسعودية قبل أن يحدث شقاق بين قطر وتركيا من جهة والسعودية من جهة أخرى، لاسيما بعد تأييد هذه الأخيرة للانقلاب في مصر على الرئيس المصري محمد مرسي، القادم من صفوف الإخوان المسلمين.

ضمن ما سمي "أصدقاء الشعب السوري" اصطفت دول عدة، من بينها دول كبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ضد النظام السوري، واعترفت بالمجلس الوطني، ومن بعده الائتلاف، كممثل شرعي للشعب السوري. وهذا لا يعني أن انسجاماً في الرؤى حول سورية كان موجوداً بين هؤلاء الأصدقاء، وجميعهم لم ينجزوا ما التزموا به حيال الوضع في سورية وكان تأثيرهم في مجرى الأحداث ضعيفاً، أي سلبياً، لاسيما بعد تصاعد دور الإسلاميين في سورية.

أما حلفاء النظام فقد كانوا أكثر إخلاصاً له، وتحديداً إيران وروسيا. بالنسبة لإيران لم تبخل بالسلاح والخبرات وبتحريك أذرعها الإقليمية لدعم نظام الأسد. أما روسيا، فإضافة لمد النظام بالسلاح والخبرات، فإنها وقفت حاجزاً أمام محاصرة النظام من خلال مجلس الأمن، وهي عبر دعمها المستمر نزعت شعور العزلة عن الأسد، وربما شجّعته على الاعتقاد بقدرته على حسم الأمور لصالحه.

عبر توافق روسي وأمريكي، تم الضغط باتجاه عقد مؤتمري جنيف، وحضرهما كل من النظام والمعارضة ممثلة بالائتلاف، ودول عربية وإقليمية معنية بالشأن السوري، واستبعدت إيران بطلب من الائتلاف والسعودية كشرط للمشاركة في المؤتمر. فشل المؤتمران بسبب تمسك النظام بمطلب مناقشة محاربة الإرهاب والانتقال بعد ذلك إلى نقاط أخرى، وتمسك الائتلاف بمناقشة موضوع انتقال السلطة. في الواقع كان مسار جنيف محكوماً عليه بالفشل، وإن عقد عليه بعض السوريين المتعبين بعض الآمال. فالواقع السوري غدا أكثر تعقيداً من أن يأتي هذا المؤتمر بحل سحري له، لاسيما أمام تعنت النظام الذي بدا وكأنه أُجبر على الذهاب إليه. وانتهت مفاعيل جنيف إثر المسرحية الانتخابية التي قررها النظام في ٣ حزيران ٢٠١٤، ليتوج بشار الأسد من جديد رئيساً لسورية بنسبة ٨٨٪، وسط دعم حلفائه واستنكار خجول من خصومه الدوليين. وربما كانت استقالة الأخضر الإبراهيمي،[٩] الموفد الدولي حول الشأن

السوري، وأحد عرّابي جنيف٢، مؤشراً على انهيار خط المفاوضات الذي سار فيه، حتى إشعار آخر.

مؤخراً، في سياق التحضيرات لتشكيل التحالف الدولي ضد الجهاديين في سورية والعراق، صدر عن مجلس الأمن قراران ٢١٧٠ و٢١٧٨ حول مكافحة الإرهاب،[١٠] وتعامل النظام السوري مع هذا الأمر وكأنه انتصار ديبلوماسي له وتأكيد لروايته التي يقدمها منذ الأيام الأولى للاحتجاجات، لاسيما وأن هذه النقطة هي التي سعى إلى أن تكون محور المفاوضات في جنيف٢. وسوّق النظام لنفسه على أنه الطرف الوحيد الجدير بأن يعتمد عليه في الحرب على الإرهاب. هذا بعد إعلانه عن ترحيبه الصريح بأي عمل ضد الإرهاب على أراضيه، ولكن بعد التنسيق معه، وقد أجابه التحالف على الأمر بالرفض، وصولاً إلى استثمار الوضع الإقليمي، لاسيما ما يجري على الحدود مع إسرائيل ولبنان.

يقدّر النظام القلق الذي ينتاب كلاً من إسرائيل وحلفائها بعد أن وصلت الفوضى إلى حدودها مع سورية، والتي كانت مضبوطة وفق اتفاقية فصل القوات ١٩٧٤. أما الآن فبعض الوافدين الجدد، كجهاديي جبهة النصرة، لا يعترفون بهذه الاتفاقيات الدولية، وربما يعكس هذا الأمر، ما حصل مع قوات الفصل الدولية "أندوف" عندما احتلت جبهة النصرة بعض مواقعها وأسرت من كان فيها، ليفرج عنهم لاحقا بمساع قطرية. حتى الآن لم تقم النصرة بأي عمل عسكري ضد إسرائيل، إلا أن هناك قراءة إسرائيلية ترى أن قتال النظام هو أولوية النصرة الآن، ولن تلبث بعد حين أن تحول سلاحها نحو إسرائيل التي تندرج في قائمة الأعداء بالنسبة لتنظيم القاعدة الذي تمثله جبهة النصرة في سورية. يضاف إلى ذلك أن الأحداث الأخيرة في سيناء المصرية، والمحاذية لحدود إسرائيل وفلسطين، حيث ظهرت جماعات موالية لداعش قامت بعدة عمليات ضد الجيش المصري، ويمكن أن تتسلل

إلى الداخل الفلسطيني أو أن تتخذ من سيناء مقرا للانطلاق لضرب أهداف إسرائيلية.

بعد أن بدا وكأن عهد الديبلوماسية قد توقف إلى أمد غير معلوم بانسحاب الأخضر الإبراهيمي من المشهد السوري، بدا مطلع العام ٢٠١٥ أن الدبلوماسية عادت من جديد على يد خلفه الإيطالي ستيفان دي ميستورا،[١١] المبعوث الخاص إلى سورية من الأمم المتحدة. يسعى دي ميستورا إلى مبادرة تدور حول ما يسميه بـ"المناطق المجمدة" والتي هي مناطق نزاع بين النظام السوري وقوى مسلحة معارضة له، حيث يبقى كل طرف في مناطقه التي يسيطر عليها، مع وقف العمليات العسكرية، بدءاً من حلب. يعتقد دي ميستورا أن النجاح في هذه التجربة سيتيح معالجة الملف الإنساني في هذه المناطق عبر إدخال المساعدات إليها، كما أنه سيؤسس لقاعدة يمكن البناء عليها للوصول إلى مخرج سياسي للأزمة السورية، وهو يحضّر لعقد جنيف٣ من أجل المزيد من المشاورات والاقتراحات.

اختلفت ردّات الفعل على مبادرة دي ميستورا، إذ عبّر النظام له حين زيارته إلى دمشق عن تفاعله معها ووصفها بأنها جديرة بالدراسة، ثم أكّد وزير خارجية النظام و نظيره الروسي أثناء لقائهما في روسيا، ترحيبهما بالجهود التي يقوم بها المبعوث الدولي. مواقف المعارضة تفاوتت، إذ ثمة من أبدى تجاوبه مع المبادرة،

لاسيما أولئك المحسوبون على المناخ التفاوضي. في المقابل هناك من رآها مدخلا للاعتراف بالنظام وإضفاء الشرعية عليه، وإعطائه فرصة للململة قواه العسكرية وتوجيهها نحو المناطق التي لا تشملها المبادرة.

ثمة حراك ديبلوماسي ظاهر في الفترة الأخيرة إذاً، وإن كان غير واضح حتى الآن مداه أو مضمونه، ويبدو أن روسيا حاضرة فيه بقوة، إذ استقبلت عاصمتها مؤخرا وفوداً مختلفة من المعارضة والنظام، وكذلك من دول وازنة وفاعلة في الشأن السوري، كالسعودية. ومن ناحيتها، يبدو أن واشنطن قد خاضت بدورها في الملف السوري مع إيران الحليف الأول للنظام السوري، أثناء الاجتماع بين الطرفين في مسقط عاصمة عُمان، وعبّر الطرفان عن ضرورة اتباع الوسائل السياسية لمعالجة الأوضاع في سورية، دون إبراز الآليات التي قد تكون نوقشت من قبلهما. وثمة أخبار أن كل ذلك مؤجل لحين الانتهاء من الملف النووي الإيراني، الذي يحظى بالأولوية.

العسكرة وتطوّر المشهد العسكري

دفع اتساع رقعة المظاهرات والاحتجاجات في أيار وحزيران وتموز ٢٠١١ بالنظام السوري إلى الزج بالجيش لمواجهتها وسحقها، إذ بدا له أن أجهزة الأمن والميليشيات المدنية الموالية «الشبيحة»، عاجزة لوحدها عن ضبط الأمور التي كانت في تصاعد مستمر. وثمة تقدير آخر حول قيام النظام بهذه الخطوة، يذهب إلى أنه من خلالها سعى إلى دفع الناس لحمل السلاح، بما يسقط عن الثورة صفة السلمية التي بدأت تشكل عبئاً عليه، فيتيح له الأمر استخدام أقصى آليات القسوة والعنف لقمعها. إلا أن هذه الخطوة، فتحت الباب أمام انشقاق العديد من ضباط وعناصر الجيش الذين رفضوا قتل المتظاهرين. وكانت أولى محاولات تأطير هذه الانشقاقات وتنظيمها عندما أعلن المقدم حسين هرموش[١٢] الذي استطاع الوصول إلى تركيا، عن قيام "حركة الضباط الأحرار" التي حددت أهدافها في الدفاع عن الأهالي وعن سلمية الثورة والتصدي لقوات النظام. وفي ٢٩ تموز ٢٠١١، أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد عن تشكيل "الجيش الحر"،[١٣] والتحقت به "حركة الضباط الأحرار" في ٢٣ أيلول ٢٠١١، بعد أن نجح النظام في خطف قائدها حسين هرموش من الأراضي التركية.

لاحقاً، تصدر الجيش الحر المشهد المعارض «بعد أن أخذ مزاج العسكرة يتنامى في مجتمع الثورة، لا سيما وأن النظام لم يلجأ لغير العنف في التعامل مع السوريين المحتجين قتلاً واعتقالاً وتعذيباً، وصار التظاهر في الكثير من المدن صعباً، إن لم نقل مستحيلاً، كما سبق وأشرنا». ومن الدلائل على تصدر الجيش الحر، أن جميع التشكيلات المقاتلة التي نشأت من خارجه، كانت تقدم نفسها على أنها تقاتل تحت مظلته، حتى تلك التي نحت مناحي الأسلمة، ولعل لواء "صقور الشام" الذي تشكل في تشرين الثاني ٢٠١١ مثال على ذلك.

كان التنظيم الأول الذي ظهر على الساحة السورية، والذي أعلن رفضه لسلة الأهداف التي التزم بها الجيش الحر والحراك السلمي، كإقامة دولة مدنية ديمقراطية، هو "جبهة النصرة" التي أعلنت عن نفسها في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٢،[١٤] بعد عشرة أشهر على انطلاق الثورة. وهي قالت إن هدفها إقامة دولة إسلامية تطبق الشرع. ولمع نجم جبهة النصرة لاحقاً بفضل عملياتها العسكرية النوعية ضد النظام، وتميّزت باستخدامها ما هو معروف في التراث القتالي للتنظيمات الجهادية، لاسيما تنظيم القاعدة، من تكتيكات وعمليات انتحارية. وشكّلت النصرة بداية لصعود حراك مسلح بماركة إسلامية على حساب حضور الجيش الحر وأهدافه، وساهم بهذا أمور عدة، منها: أن الجيش الحر بالأساس

كان مظلة احتمى تحتها العديد من التشكيلات القتالية دون أن يعني أنها تتبع لقياداته أو تنسق مع فصائله، وأن التمويل القادم من جهات إسلامية لعب دوراً في تضييق هذه المظلة عبر اشتراطه التزام المدعومين بمعايير دينية إسلامية، كأسماء الكتائب أو الشعارات أو إطلاق اللحى، وغير ذلك. وكان لاصطفاف غالبية الأقليات، وفي مقدمهم أكثرية العلويين دعماً للنظام، ثم دخول ميليشيات شيعية لحزب الله أو قادمة من العراق، والدعم العسكري والسياسي من قبل إيران للنظام السوري، دور في تقوية أصحاب الخطاب الإسلامي الجهادي الذي يقدم نفسه بوصفه ممثلاً للإسلام السنّي ومدافعاً عنه.

تعددت بعد ذلك التشكيلات الإسلامية المقاتلة على الأرض السورية، وبرز بعضها مع قادته بوصفهم رقماً صعباً على الساحة السورية، كلواء التوحيد في حلب وكتائب أحرار الشام ولواء صقور الشام في إدلب، وأخيراً "سرية الإسلام" في دوما التي تطورت إلى "لواء الإسلام" ثم "جيش الإسلام" إثر انضمام عشرات الكتائب الإسلامية لها.

في ٩ نيسان ٢٠١٣ أعلن أبو بكر البغدادي أمير دولة العراق الإسلامية عن إلحاق جبهة النصرة به وتمدد "دولته" ليغدو اسمها "الدولة الإسلامية في العراق والشام" «داعش»، لكن الجولاني أمير النصرة رفض قرار البغدادي وأعلن مبايعته للشيخ أيمن الظواهري أمير تنظيم قاعدة الجهاد،[١٥] لتكون هذه أولى بوادر الخلاف على الساحة الجهادية، وهو الخلاف الذي تطور فيما بعد إلى حرب طاحنة بين عناصرها.

والآن، ثمة ثلاث قوى متطرفة تبدو الأقوى في المشهد العسكري السوري من دون أن تختصره: النظام، داعش، والنصرة. تأتي من بعدها الجبهة الإسلامية التي تراجع حضورها بعد خسارات أمام النظام في ريف دمشق، وأمام داعش في الرقة ودير الزور، وكذلك بعد تعرضها لضربات قاسية طالت قادتها، كأبو خالد السوري أحد قادة أحرار الشام، وعبد القادر صالح قائد لواء التوحيد، ومؤخرا عملية الاغتيال الجماعية لعشرات من قادة أحرار الشام وعلى رأسهم متزعمها حسان عبود. وتتوزع الجبهة الإسلامية في أماكن مختلفة من سورية، إلا أن حضورها الأقوى يبقى في ريف دمشق لاسيما في الغوطة الشرقية، وكذلك في ريف حلب وريف إدلب. أما الجيش الحر، فما زالت له مواقع مهمة في جنوب البلاد، وفي بعض بلدات الريف الإدلبي.

بالنسبة للحالة العسكرية للنظام، تراكمت منذ بداية العسكرة عدة مظاهر أوحت بضعفه وعززت القناعة بأن طريق العسكرة هو السبيل الأضمن والأسرع لإسقاطه. ومن هذه المظاهر الانشقاقات المتزايدة عن الجيش لضباط وصف ضباط وجنود، وكذلك خروج مناطق شاسعة عن سيطرته «أكثر من نصف البلاد»، لاسيما في الأرياف. ربما وعى النظام استحالة أن يخوض معاركه على امتداد الأرض السورية، لذلك ركز على مراكز المحافظات والمدن الكبرى وتحصن فيها؛ ومركز المحافظة الوحيد الذي خرج عن سيطرته كان الرقة. وفي آذار ٢٠١٥، خرجت إدلب أيضاً عن سيطرته لتصبح الثانية. أما المناطق التي يكاد النظام يسيطر على معظمها، فهي الساحل السوري ومحافظة السويداء جنوب سورية. كذلك ركز النظام على بعض المعابر الحدودية مع لبنان وخسر جميع المعابر مع الأردن. وأمام الحالة الهجومية التي اتخذتها التشكيلات العسكرية المعادية له، كان من الصعب عليه تغطية جميع الجبهات اعتماداً على مقدراته العسكرية الذاتية رغم تفوقه الناري والجوّي واستخدامه الصواريخ البالستية والبراميل المتفجّرة وصولاً الى السلاح الكيماوي وغاز الكلور مما تسبّب بقتل المئات من المدنيّين وجرح الآلاف الآخرين؛ وهنا يأتي دور حلفائه

الخارجيين الذين لم يبخلوا عليه بالخبرات والعتاد والمقاتلين، مما ساهم بتعزيز قواته في بعض المواقع، وانتقالها أحياناً إلى مرحلة الهجوم وتحقيق بعض النجاحات العسكرية، لا سيما في ريف دمشق وحمص وريف حماه الشمالي.

في المقابل، تلقّى النظام ضربات عسكرية مهمّة في مواجهة الجيش الحر وبعض الكتائب الإسلامية في محافظة درعا وفي مواجهة "جبهة النصرة" و"أحرار الشام" وحلفائهما في محافظة إدلب، وفي مواجهة داعش في مطار وقاعدة عسكرية في الرقة كما في حقل الشاعر للغاز في ريف حمص.

وفي حماه، احتدمت المعارك في الريف الشمالي، واستطاع مسلحو المعارضة الاقتراب من مطار حماه وتهديد المدينة. إلا أن قوات النظام مدعومة بالطيران العسكري الذي لعب دوراً حاسماً على الكثير من الجبهات نجحت في استعادة معظم المناطق التي خسرتها.

أما في حلب، فقد تقدّمت قوات النظام في خريف العام ٢٠١٤ في محاولة لفرض حصار على المدينة، لكن قوات المعارضة التي أعادت تشكيل نفسها تحت مسمّى "الجبهة الشامية"[١٦] شنّت هجوماً مضاداً واستعادت المناطق الاستراتيجية التي خسرتها. وثمة كلام اليوم عن احتمال تشكيل جبهة عسكرية جديدة تضم أكبر الفصائل للقيام بهجوم واسع على المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

في نفس الوقت، تستمر معارك كر وفر بين النصرة وفصائل إسلامية صغرى وقوات النظام وحزب الله في القلمون دون أي تقدم لطرف أو قدرة على الحسم النهائي.

بالنسبة لداعش، كانت الهزائم المؤلمة له في كلٍ من ريفي حلب وإدلب على يد فصائل المعارضة المسلّحة مطلع العام ٢٠١٤ مناسبة لكي يعيد ترتيب أوراقه من جديد، مركّزاً على الرقّة ودير الزور بعد طرد الفصائل المعارضة منها وضرب من خاصمه من العشائر التي نالت نصيباً كبيراً من الوحشية، كما حصل مع عشيرة الشعيطات. وفي ٢٩ حزيران ٢٠١٤ أعلن داعش عن قيام دولة الخلافة الإسلامية وتنصيب البغدادي خليفة على المسلمين. ويسيطر التنظيم الآن على مناطق شاسعة لاسيما بعد استيلائه على مدن عراقية هامة، واغتنامه كميات من عتاد الجيش العراقي وكذلك الأموال والممتلكات العائدة للدولة العراقية. أتاح هذا الانجاز الكبير للتنظيم، مضافاً الى متاجرته بالنفط، أن يطلق قواته في كل من العراق وسورية. بالنسبة لسورية، ثمة محاولات من داعش لتصفية وجود النظام في مدينة دير الزور، حيث يحاصر داعش المطار وأماكن تواجد قوات النظام في المدينة. كما يحاول التنظيم الاتجاه غرباً نحو ريف حمص الشرقي للسيطرة على آبار الغاز هناك وتهديد مدينة حمص، وشرقاً باتجاه مدينتي الحسكة والقامشلي الواقعتين تحت سيطرة النظام وتشكيلات كردية مقاتلة، وغربا نحو مدينة حلب حيث المعارضة؛ إذ يتواجد التنظيم في ريف حلب الشرقي وعلى مشارف مدينة حلب عبر سيطرته على مدينة الباب، وفي الريف الشمالي لحلب في مدينتي منبج وجرابلس. أما شمالاً فشنّ التنظيم هجوماً على المناطق الكردية ليسيطر على معظم القرى التابعة لمدينة عين العرب ـ كوباني، وعلى جزء من هذه المدينة. كان لهذه التطورات صداها في العالم، لاسيما وأنها

ارتبطت بسلسلة من الأعمال الوحشية كالتهجير الذي تعرض له مسيحيو الموصل والكارثة التي حلت بالأكراد الأيزيديين في العراق ثم ذبح الصحفيين الأمريكيين، إضافة إلى تهديد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وتصميم داعش على غزو مناطق الأكراد في العراق وسورية. لكل هذا وغيره أعلن عن تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة، ومن الدول التي حرصت طوال السنين الأربعة الماضية على إعلان خصومتها لنظام الأسد، إلا أنها في تحالفها الجديد تعلن أن التعرض لهذا النظام ليس أولوية. وقد اعتُبر هذا الأمر من قبل أطراف عديدة في المعارضة السورية ومن قبل أطراف دولية حليفة للولايات المتحدة، على أنه يصب في صالح نظام الأسد رغم ما أعلنه التحالف الدولي عن رفض التعاون معه. وكمثال على بعض التداعيات المترتبة على التحالف الدولي وأهدافه المعلنة، نستحضر التوتر الذي حصل بين الحليفتين، تركيا والولايات المتحدة التي قابلت جميع اشتراطات أنقرة للمشاركة في العمليات العسكرية بالرفض، وضغطت باتجاه تقديم هذه الأخيرة بعض التنازلات. كان مطلب تركيا إقامة ملاذات آمنة ومنطقة حظر جوي في الشمال السوري المحاذي لتركيا أحد المطالب، إلا أن المطلب اصطدم بمعوّقات شتى، كان منها عدم تجاوب الولايات المتحدة.

حصر التحالف الدولي بقيادة واشنطن تدخله حتى الآن بالغارات الجوية، ورغم أنه سدد ضربات مؤلمة لداعش، إلا أنه ليس قادرا لوحده على حسم المعركة أو قلب موازين القوى. ويظهر هذا جلياً في أن داعش لا زال يتحرك ويهاجم في العراق وسورية. ويبدو أن التحالف ليس مستعجلاً لإنهاء ما أتى من أجله. فمنذ البداية كان ثمة تصريحات لمسؤولين أمريكان تفيد أن المعركة مع داعش قد تطول لسنوات،[١٧] وكذلك فإن الاقتراح الذي ظهر حول تدريب خمسة آلاف من المعارضة في تركيا والسعودية وتسييرهم لمواجهة داعش «والنصرة» يحتاج إلى وقت ليس بالقصير لإنجازه، عدا عن أن مردوده العملي ضعيف.

كل هذا يعني أن لا حلّ عسكرياً قريباً للأزمات السورية، رغم الانهيارات التي أصابت النظام وآلته الحربية والمخابراتية والمرشّحة للاستمرار.

المشهد الإنساني

المأساة الإنسانية في سورية متعددة الوجوه. لعل الوجه الأول الذي لازمها منذ قيام ثورتها ولا يزال مستمراً حتى الآن، يتجسد في الموت والاعتقال. ثمة إحصائيات تذهب إلى أن ٢٥٠ ألف سوري قتلوا على أيدي النظام، وأن مثلهم ما بين معتقل ومفقود. وجدير بالذكر أن النسبة الأكبر ممن طالهم قتل النظام وحلفائه هم من المدنيين، ونسبة الأطفال والنساء منهم ليست بالقليلة، بينما لا يوجد إحصائيات دقيقة عن عدد الذين قُتلوا من طرف النظام، لكن ثمة تقديرات بأن العدد تجاوز ١٠٠ ألف بين جندي وضابط وشبّيح وعضو في ميليشا الدفاع الوطني.

مع بداية العسكرة أضيف للمأساة وجه آخر، وهو النزوح أو التهجير. ثمة تقديرات أن عدد السوريين النازحين عن بيوتهم ومناطقهم يفوق ٨ مليون نازح، معظمهم نزح إلى مناطق أخرى داخل سورية، بينما يقدر عدد النازحين إلى الدول المجاورة بـ ٤ ملايين نازح. أغلب هؤلاء النازحين هم من مناطق خارجة عن سيطرة النظام، ولكنها تتعرض لقصفه أو تخاض فيها معارك أو لم يعد فيها موارد للعيش. وهناك من بين النازحين أصحاب رؤوس الأموال الذين هربوا ليستثمروا أموالهم في مناطق أكثر أمناً، وعديد من هؤلاء وجد في الساحل السوري الذي يعتبر أحد أهم معاقل النظام، ملاذاً له. ويحتل الساحل السوري مركز الصدارة في استقبال النازحين من مختلف المدن السورية،[١٨] لاسيما من حلب، وثمة

تقديرات أن عدد النازحين إليه يصل إلى مليوني نازح، توزعوا على مراكز إيواء خصصتها حكومة النظام، وهناك آخرون استأجروا شققاً للعيش فيها. وإذا كان أكثر هؤلاء النازحين يعيش على المساعدات الحكومية أو الأهلية، إلا أن بعضهم استطاع أن يجد له مكاناً في الحياة الاقتصادية هناك. أما بالنسبة للنزوح خارج البلاد، فقد توزع معظم النازحين على البلدان المجاورة، لبنان وتركيا والأردن والعراق، وهناك من نزح إلى مصر أو الجزائر، واستطاع عدد لا بأس به من الوصول إلى البلدان الأوروبية إما عبر برامج اتبعتها بعض الحكومات الأوروبية لاستيعاب عدد معين من النازحين السوريين، أو عبر طرق غير شرعية، أوصل بعضها المئات من السوريين إلى الموت غرقاً في البحر.

يتصدر لبنان الدول المستقبلة للسوريين، وثمة تقديرات تذهب إلى استقباله قرابة المليون ونصف المليون سوري حتى الآن، وتأتي تركيا في المرتبة الثانية إذ يتجاوز عدد السوريين الذين لاذوا بها المليون ومئتي ألف. أما في الأردن فقد فاق عدد اللاجئين السوريين النصف مليون، في وقت حظي العراق بالنسبة الأقل بين دول الجوار، أي قرابة الـ٢٥٠ ألفاً، عدد كبير منهم من الأكراد الذين قصدوا كردستان العراق. وبعد هجوم داعش الأخير على مناطق الأكراد في الشمال السوري، لجأ عشرات الآلاف من الكورد إلى تركيا هرباً من بطش داعش.

يعيش معظم هؤلاء النازحين في ظروف حياة بائسة، لاسيما من يعيش منهم في المخيمات. فهم بلا عمل يساعدهم على تسيير أمور حياتهم، ولذا فإنهم يعيشون على المساعدات التي يصعب أن توفر لهم احتياجاتهم الأساسية، بل أنها بالكاد تساعدهم على البقاء على قيد الحياة.

يطال البؤس سوريين موجودين داخل الأراضي السورية أيضاً، وهم أولئك الذين يقعون تحت الحصار أو من لم تعد تتوفر في مناطقهم موارد المعيشة، ويحتل مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين ثم حي الوعر في حمص ومناطق جنوب دمشق والغوطة الشرقية «المحاصرة جميعها من قبل قوات النظام» طليعة مشهد المعاناة. وقد حاولت بعض المنظمات الدولية أن تصل لبعض هؤلاء، إلا أنها غالباً ما كانت تصطدم بعدة عوائق، منها إعاقة النظام السوري لوصول هذه المساعدات لهذه المناطق. والمنظمات الدولة مضطرة للتنسيق معه حتى لا يعرقل باقي نشاطاتها في أماكن أخرى من سورية، كما أن مرور بعض الطرق في مناطق يسيطر عليها مسلحون مرتزقة أو متطرفون، يشكل إعاقة أيضاً، بسبب انعدام الأمان. يضاف إلى ما سبق ملف البطالة، حيث يقدر أن ما يقارب ٣ ملايين سوري أصبحوا في عداد العاطلين عن العمل وبدون أي مصدر للدخل؛ وهذا لن يؤثر فقط على حياة هؤلاء، بل وعلى الأسر التي كانت تعيش على ما يوفره هذا العمل من دخل، ما يعني أن ثمة ما يقارب ١٠ ملايين أصبحوا بدون دخل مالي لتسيير شؤون حياتهم. ثم يأتي غلاء الأسعار للسلع الأساسية، ليزيد من حدة مأساة السوريين، وإذا كان هذا الغلاء يعود في جانب منه إلى انعكاس ظروف الحرب على الاقتصاد، فإن جانباً منه أيضاً يرتبط بظهور فئة من تجار الحروب الذين يتاجرون بكل شيء، من سلاح وسلع وبشر، ولا يوفرون حتى المساعدات التي ترسل للناس المحتاجين إليها.

الواقع الصحي[١٩] أيضاً مأساوي في سورية،

وذلك إثر قصف النظام وتدميره للكثير من المراكز الصحية، وعدم توفر الكوادر والأدوات والمعدات والأدوية بما يغطي حاجات الناس هناك.

قطاع التعليم بدوره في حالة يرثى لها. فإضافة إلى حرمان مئات الآلاف من الطلاب من التعليم، لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وفي أماكن النزوح، فإن البنية التحتية للتعليم داخل سورية تعرضت هي أيضاً لنكبات. فكثير من المدارس مدمرة كلياً أو جزئياً بسبب قصفها، وهناك أيضاً الكثير من المدارس المُعطلة لأنها غدت مأوى للنازحين عن بيوتهم.

مشهد الحريات

بالنسبة لواقع الحريات فقد تراجع في جميع أنحاء سورية. فلقد تشدد النظام في التضييق على الناس وغدا الاعتقال شائعاً ولا حصانة لأحد. ويُقدّر عدد المعتقلين في سجون النظام بربع مليون شخص، يعيش قسم كبير منهم في ظروف مروّعة، ويتعرّضون لتعذيب وتجويع أدّى الى مقتل الآلاف منهم. وينسحب الأمر على "داعش" الذي يعتقل في سجونه في دير الزور والرقة وريف حلب الشرقي بضعة آلاف من المعتقلين، ويقوم بإعدام البعض من خصومه في الساحات العامة. كما أضيف الى كلّ ذلك تهديد إضافي للحرّيات، في المناطق التي تقع تحت سلطة الإسلاميين، إذ انتشرت الهيئات الشرعية التي تحاكم الناس وتتدخل في تفاصيل الحياة اليومية، بحجة تطبيق الشريعة الإسلامية.

وهناك ملف اختطاف المدنيين أيضاً، إذ يسجل مستوى الأمان درجات مرعبة من حيث انهياره؛ ودوافع هذا الاختطاف متنوعة، منها ما يرتبط بظروف الحرب، ومنها الارتزاق. وإذا كان النظام وميليشيات تابعة له يتفوقون على غيرهم في هذا المجال بأشواط، إلا أن الأمر ينسحب على بعض الفصائل المعارضة له، لاسيما الإسلامية، كما حصل مع الناشطين المدنيين الأربعة، سميرة الخليل والمحامية رزان زيتونة وزوجها وائل حمادة وناظم حمادي، الذين اختطفوا من مدينة دوما التي تسيطر عليها الجبهة الإسلامية، ولم يشفع للمختطفين معارضتهم للنظام حتى قبل بدء الثورة.[٢٠] ثمة مختطفون على خلفية مذهبية، كما حصل في حمص خلال الأشهر الأولى للثورة، وعند اقتحام فصائل إسلامية لقرى علوية في ريف اللاذقية الشمالي، حيث أن جميع المختطفين من النساء والأطفال.[٢١]

سوريا إذاً في نكبة وكارثة إنسانية، سيتطلّب الأمر سنوات للخروج منها حتى بعد انتهاء الصراع والوصول الى حلّ سياسي.

١- https://www.youtube.com/watch?v=IKqyOumA750
٢- https://www.youtube.com/watch?v=S89q-tVZp0o
٣- http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=48334
٤- http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=50628
٥- http://bit.ly/1H5fppp
وسبق لي أن ناقشت هذه المبادرة في افتتاحية لمجموعة الجمهورية لدراسات الثورة السورية، على الرابط:
http://aljumhuriya.net/301
٦- http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=48369
٧- http://bit.ly/1HNrYlg
٨- http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/12/176659.html
٩- https://www.youtube.com/watch?v=U5ObBUON-OQ
١٠- https://www.youtube.com/watch?v=AbzhsXFURVQ
١١- http://bit.ly/1dPIw4X
١٢- https://www.youtube.com/watch?v=3gHP2p3W9gg
١٣- https://www.youtube.com/watch?v=ItzI_AIFUWg
١٤- https://archive.org/details/Nasra
١٥- https://www.youtube.com/watch?v=V-0uMWWMxlk
١٦- https://www.youtube.com/watch?v=USkf0fa9Vm8
١٧- https://www.youtube.com/watch?v=9LXKK77JF74
١٨- http://bit.ly/1G9A0s0
١٩- تراجع هذه الدراسة لصادق عبد الرحمن:
http://aljumhuriya.net/28476
٢٠- http://bit.ly/1M8mJA5
٢١- http://hunasotak.com/article/1611
٢٢- https://www.youtube.com/watch?v=TXGAzAL24Q4